

ملاح تعليمية الإعراب في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري

من خلال الباب الخامس من الكتاب

Features of teaching grammar in Ibn Hisham Elansari 's Moghni Labib

د. عبد الرؤوف عباس

قسم اللغة العربية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي . الجزائر

arouati2018@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/03/07

تاريخ الإيداع: 2018/05/08

. ملخص المقال باللغة العربية:

اختلفت ماهية الإعراب بين مدارس المعربين وتوجهاتهم في كتب التراث ماهية ووظيفة، فنظروا في تحليل النص إعرابيا في التفسيرات الإعرابية: إما من جهة قصورها عن مطابقة معطيات علم النحو الذي هو المصدر المفهومي والاصطلاحي للوصف الإعرابي، وإما من جهة عدم مراعاتها للمحددات الدلالية المختلفة التي تلقي الضوء على المقصود من النص المعالج، من هذه الزوايا جميعا كان مدار النظر في غلط المعرب عندما يعرب النص، وقد أوضح ابن هشام الأسباب التي تؤدي إلى غلط المتعلم في التحليل الإعرابي في عشر جهات أودعها الباب الخامس من كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وفي هذا الباب إشارة مكن ابن هشام لأصول التعليمية في علم الإعراب

. ملخص المقال باللغة الإنجليزية:

Article summary:

This article presents the model developed by Arabic grammarians under the name "al-i'râb" this model that we could approach approximately by the notion of grammatical analysis in normative grammar and medieval scholastic

We aimed in this article as a goal, the analysis of the main causes what was presented ibn hichem al'ansari in the fifth chapter of the book of moughni Al-labib

Ibn hichem Explained in this chapter What are the causes of grammatical mistakes in grammar teaching?

الهدف والمنهج وإشكالية الدراسة:

يقوم هذا الموضوع على إيضاح الرابطة العلمية بين مرجعية التراث اللغوي وما تطرحه المعرفة العلمية الحديثة من نظريات في مجال التعليمية، فهو يعالج أحد النماذج التي يقدمها كتاب مغني اللبيب كمعطيات للعملية التعليمية في علم الإعراب من خلال التركيز على أحد أبواب الكتاب، فهل ما عرضه ابن هشام في هذا الباب مجرد تطبيق نحوي كان يهدف إلى تعليم الطلاب تطبيق القواعد النحوية؟ أم أنه نظرة تأصيلية تهدف إلى إنشاء نظرية تعليمية في علم الإعراب؟ وطبيعة هذه الإشكالية فرضت نوعاً منهجياً معيناً في معالجة الموضوع فجاء منهجه تحليلياً وصفيًا

ترجمة مختصرة لابن هشام الأنصاري:

هو أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري الخزرجي، ولد سنة 708هـ بالقاهرة، وبها توفي سنة 761هـ، تتلمذ على جماعة من العلماء أشهرهم ابن المرحل والتبريزي وابن السراج وأخذ عن أبي حيان، من تأليفه: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، وغيرها (1)

تعريف مختصر بكتاب المغني:

كتاب "مغني اللبيب" هو شرح موسّع لمقدمة "قواعد الإعراب" التي وضعها ابن هشام للمبتدئين في علم الإعراب، ويرى الدكتور فخر الدين قباوة على ضوء هذه المعطيات، أن المغني هو الحلقة الثالثة في سلسلة جهود ابن هشام في التأسيس لعلم الإعراب، بعد القواعد الصغرى وهي رسالة قواعد الإعراب، والقواعد الكبرى وهو الكتاب الذي كان ضياعه سبباً

لتأليف المغني (2)

سبب التسمية:

من خلال التمعّن في عنوان الكتاب يمكن أن نستجلي بعض مقاصد ابن هشام من هذا

المصنف:

أولاً: أن يكون فيه غنية عن غيره، أي كفاية ووفاء بالمباحث المنثورة في غيره من الكتب
ثانياً: أن المغني يتسم بتركيز العبارة إلى درجة الاستغلاق في بعض المواضع، مما يحوج لزاماً إلى
بسط وبيان للمقصود، ويميل ابن هشام إلى مثل هذا الأسلوب عادة عند نقل المذاهب
المختلفة في المسألة وتخييجها على كل مذهب منها، وربما كان هذا هو الذي أدى به إلى أن
يعنون كتابه بـ"مغني اللبيب"، فهو لا يغني إلا من كان لبيباً عاقلاً يحسن فك العبارة وفهم

المقاصد

أهمية المغني:

كتاب "مغني اللبيب". باعتبار دقته من حيث منهج التأليف . حظي باهتمام الدارسين، وصار
محوراً لحركة علمية معتبرة، تجسدت في عشرات الأعمال من بين شرح وحاشية ونظم وغير
ذلك، فممن شرحه: شرح المغني: لأحمد بن محمد بن محمد ابن الملا، وعنوانه: "منتهى أمل الأريب في
الكلام على مغني اللبيب" (3)

. شرح القاضي مصطفى ابن الحاج حسن الأنطاكي (4)

. حاشية مصطفى بن بير محمد المعروف بعزمي زاده (5)

موضوع المغني:

المغني كتاب في علم الإعراب، يقول ابن هشام في مزالق إغفال المعنى في التحليل الإعرابي:
«وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً ومركباً» (6)، ويقول في موضع آخر:
«وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل
الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب» (7)، ويقول في الجهة الثانية
من الباب الخامس: «أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة» (8)

وقد جاءت أبواب كتاب المغني مرتبة على التحوّ الآتي: فأول ذلك باب المفردات أو الأدوات
وحروف المعاني، يتبعه باب الجمل وأقسامها، فالباب الثالث في أشباه الجمل، ثم الباب الرابع
في أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها، تناول فيه كثيراً من الفروق النحوية والشروط وغير

ذلك، ويظهر جليا أن هذه الأبواب الأربعة تعالج "مادة لغوية" في إطار توظيفها الإعرابي، فالسمة الجامعة بين هذه الأبواب هي أنها تعالج المعطيات التحويلية التي يوظفها المعرب لتحليل الكلام فإذا انتقل الناظر إلى الباب الخامس "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، شعر القارئ بقفزة موضوعية، فبينما هو يقرأ الكتاب على ضوء سؤال: ماذا نعرب؟ إذا هو ينتقل إلى سؤال آخر هو: كيف نعرب؟ ويصاحب هذا السؤال القارئ في باقي الأبواب: "في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها"، ثم "في كيفية الإعراب"، وأخيرا "في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية"، وهذه الأبواب كلها تعالج الطريقة التعليمية في التعامل مع أصول هذا العلم، إلا أن ما يهمننا في هذا المقام هو الباب الخامس ما يرتبط بالعملية التعليمية في الباب الخامس من الكتاب:

الأمر الأول: المعنى اللغوي لكلمة الإعراب، حيث إن جذرها المعجمي (ع ر ب) يدور حول ثلاثة معانٍ (9):

- 1- البيان والظهور: ومنه أعرب فلان عما في نفسه: أي أبان وأظهر
- 2- التغير والتحول: ومنه قولهم: عرّبت معدة البعير، أي تغيرت وحدث فيها خلل وفساد
- 3- الإجادة والتحسين: ومنه قولهم: جارية عرّوب: أي ضحاكة متحبة إلى زوجها

الأمر الثاني: المعنى الاصطلاحي للإعراب

يتبين في كتاب سيويه هذا المصطلح في دلالاته على المظاهر الصوتية التي تلحق آخر الكلمات لمقتضى العامل، أما الرماني يقرر هذا المفهوم في "حدوده" بصفة مباشرة فيقول: «الإعراب تغيير آخر الاسم لعامل» (10). وقد نبّه السهيلي إلى هذا في إشارة ذكية حيث يقول: «الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه، والحكمة فيه عندي . والله أعلم . أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تحصل للاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب مدلوله وهو الوصف بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف . والله أعلم» (11)

إلا أن تتبع دلالات مصطلح الإعراب في التراث اللساني العربي لم يقف عند هذا الحد، بل أسفر عن مفهوم آخر ليس كالمفهوم السابق، وإنما هو مفهوم ينتمي إلى إجراءات البحث

اللغوي، وهو "التحليل" الذي يدل عليه مصطلح الإعراب في سياقات كثيرة؛ إذ ارتبط مصطلح الإعراب عند من بحثوا في إعراب القرآن ومعانيه . مثل: أبي البقاء والنحاس والأخفش الأوسط . بالقرآن والقراءات، أي بنص منجز يحتوي على الضبط الإعرابي الصوتي الذي يقتضيه التركيب، يقول أبو البقاء العكبري في مقدمة كتابه "التبيان في إعراب القرآن": «أول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه، ثم تلقي معانيه ممن يعانيه، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين ألفاظه ومغزاه، معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه»(12)

وجمعا بين هذه المفاهيم يمكن أن نستشف أنّ الإعراب تحيل للنصوص بهدف إلى بيان مستوى من مستويات المعاني

علم الإعراب:

الإعراب كعلم تداخل مفهومه في التراث مع علم النحو، فيظهر كتاب دلائل الإعجاز هذا التداخل، لأن فكرة النظم نفسها عند الجرجاني قائمة على مفهوم مراعاة معاني النحو(13) أما كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ففرق بين علم النحو وعلم الإعراب، حيث يقول: «ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب»(14)

فالكثير من أبواب الكتاب تثبت أنّ ما يعالجه "المغني" هو التطبيقات التحليلية للنصوص، لا الأبواب النحوية: مثل: . الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها(15)، . الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها(16)، وهنا يظهر بوضوح توظيف مصطلح الإعراب بمعناه التحليلي الذي يهدف إلى استجلاء المعنى التركيبي للنص انطلاقاً من وصف مكوناته على ضوء المعطيات النحوية

فعلم الإعراب لا يراد منه إلا الأصول التي يتولد منها الإجراء، أي الضوابط التي يتعين على المعرب معرفتها للتعامل مع نص معين، وبذلك فإن مصطلح علم الإعراب يصير مرادفاً لأصول عملية الإعراب، وفي هذا السياق أردنا أن نستشف طبيعة هذه الأصول في الباب الخامس من مغني اللبيب، ودورها التعليمي، فغاية علم النحو هي اكتشاف النظام الذي يحكم اللسان في

مستواه التركيبي (17)، وأما علم الإعراب، فهو ينطلق في إجراءاته من لفظ الكلام ليصل إلى معنى الكلام، مستعملا معطيات اللسان الذي ينتمي إليه لتحقيق مطابقته للقواعد (18) تعليمية الإعراب في الباب الخامس:

الباب الخامس: وعنون له ابن هشام: "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، وقد احتوى هذا الباب على عشرة أسباب تؤدي بالمعرب إلى الغلط في الإعراب ومجانبة الصواب، منها مثلا:

-مراعاة معنى محتمل للنص دون مراعاة قوانين النحو في أثناء الوصف.

-مراعاة قوانين الصحة النحوية دون النظر في صحة المعنى الحاصل.

-عدم مراعاة الشروط النحوية وحدود الوظائف.

-التخريج على خلاف الأصل لغير مقتض

إنّ طبيعة البحث في الميدان اللغوي تملي على الباحث طلب نوع من المعنى هو "المعنى النحوي"، أي معنى الشكل التركيبي المجرد المتعالي عن النص المادي، ولذلك فإن نتائج بحوثهم كانت معطيات وأدوات وآليات لغيرهم من دارسي النصوص، لأن أي نص هو: شكل لساني، ثم مادة تتدخل فيها معاملات نفسية واجتماعية وثقافية...إلخ

ارتباط المعنى بالعملية التعليمية:

جميع المداخل التي عرضها ابن هشام في هذا الباب توضّح غلط المعرب والمزالق التي يمكن أن يقع فيها ونبّه إلى الطريقة الصحيحة في معالجتها، وسنورد في هذا المقام الضيق ما يتعلّق بالمعنى من الغلط في هذا الجانب؛ فأول ما يخص المتعلّم في هذا الباب هو المعنى الذي يعده ابن هشام مفتاحا قاعديا لفهم الغاية التفسيرية لعلم الإعراب، فيرى أنّ أول ما يحصل به الغلط لدى المعرب هو إغفال المعنى، لأنّ التحديد الإعرابي لأية وحدة من الوحدات لا يتم إلا بعد التأكد من انسجامه مع المعنى الكلي للنص يقول: «الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك» (19)، فإذا كانت الغاية إعرابية، فإنّ المعرب يعمل على تفسير بنية الكلام باعتبار المتكلم والمقام والسياق

. في علم الإعراب؛ بعض عناصر عملية الفهم اللغوي ينبغي أن تكون حاضرة حضورا فعليا واعيا عند المعرب، ومن هنا كان مدخل ابن هشام إلى مراعاة معامل المعنى في الإعراب إذ يقول:

«وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه: مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه» (20)

ينص ابن هشام في هذا الكلام على مجموعة أمور:

أولاً: أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، وهذا يدل على أن عملية الفهم سابقة لعملية الإعراب، لأن الإعراب هو تفسير نحوي لمفهوم المعرب

ثانياً: إنَّ ابتداء عملية الإعراب يحتاج إلى مادة وأدوات-كأى عملية أخرى-، ومما يحتاج إليه الإعراب فهم النص في مستوييه: الإفرادي والتركيبى، أي فهم دلالات المفردات في موادها المعجمية وصيغها الصرفية، وفهم دلالات التراكيب النحوية الأصلية والمتفرعة.

لما كان الإعراب علماً يهدف إلى التفسير النحوي للنصوص بوضعها أولاً في سياقها المعرفي التخصصي الذي يأخذ بالاعتبار كل ما هو من قبيل الاختيارات الدلالية أو الأسلوبية التركيبية كان على المعرب فيه أن يكون وقافاً على أسلوب النص وسياقه قبل الإعراب

مثال من المعني: ينتقد ابن هشام من أعرب قوله تعالى: «وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» (سورة القصص:62) على تقدير: تزعمونهم شركاء، والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، مستدلاً على ذلك بآية أخرى هي نظير لهذه الآية في أسلوبها، وهي قوله تعالى: «وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۗ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» (سورة الأنعام:94)، فرأى أن: الغالب على زعم ألا يقع على المفعولين صريحاً، بل على أن وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك» (21)

ويوضح هذا المثال حمل آية قرآنية على آية أخرى من أجل تقاربهما أسلوبياً ودلالياً، وهذا يؤكد ضرورة فهم السياق وقرائن النص قبل الخوض في إعراب أي نص، ويزيدنا فائدة أخرى: هي استقرار الوجه الاستعمالي في النص إذا كان استعمالاً لغوياً، أي وجهاً شائعاً، ولذلك كان تحليل الآية بتقدير المضمرة على وجهه، تحليلاً سائغاً لورود نظيره، فالنص القرآني في نظر ابن هشام يرد بعضه إلى بعض في تراكيبه وأساليبه وأفانين التعبير فيه، لذا طبق في إعراب هذه الآية قاعدة الحمل الأسلوبى لما حملها على الآية المناظرة لها في سورة أخرى، وتندرج قاعدة الحمل الأسلوبى عند المفسرين تحت قاعدة أوسع هي قاعدة: "تفسير القرآن بالقرآن"، لذا يقول ابن هشام في الحمل الأسلوبى في إعراب القرآن الكريم مبيّناً جهات الاعتراض على المعرب:

«الجهة السابعة: أن يحمل كلاما على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه»(22)، مما يعني أن التحديد الإعرابي لأية وحدة من الوحدات لا يتم إلا بعد التأكد من انسجامه مع المعنى الكلي للنص

ويشير ابن هشام إلى هذا المفهوم في تقديمه لدراسة الأمثلة التي انتقاه لتوضيح مئارات الغلط في المعنى حيث يقول: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معينا(23)، أي الإعراب يُعنى بتفسير بنية الكلام باعتبار المقام والمتكلم والسياق، لذلك هو يُقدّم النظر في حاصل المعنى ثم العمل على تصحيح البنية بما لا يعارضها، ولذلك نجد عمل المعرب قد يجنح على البنية بالحذف والإضمار والاختصار والتقديم والتأخير وغير ذلك من البنى الفرعية من باب العناية بالمعنى

ويعتبر فهم الدلالات الإفرادية من أهم خطوات عملية الإعراب، ذلك لأن الشكل التركيبي في كثير من الأحيان يحتمل أكثر من بنية تركيبية عميقة، خاصة في اللغة العربية التي يتوفر نظامها التركيبي على مرونة كبيرة في ترتيب الوحدات، وهو إمكان وفقرته لها ظاهرة الإعراب التي تضبط الوظائف النحوية إلى حد معتبر نسبيا، كما أن الحالة الإعرابية الواحدة تضم تحتها مجموعة من الوظائف النحوية المختلفة، فالرفع مثلا يضم المبتدأ والخبر والفاعل والنائب عنه...إلخ، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الاحتمالات الناتجة عن تسليط العامل على المعمولات في شكلها الصوري المفرغ من أية مادة معجمية؛ تكون قابلة لمجاوزة الاحتمال الواحد، ومن هنا فإنه لا مناص من النظر في الدلالات الإفرادية لمفردات التركيب، لأنها تبني للنص بنية موازية هي البنية الدلالية القائمة على العلاقات اللغوية المنطقية بين الوحدات

ويروي ابن هشام أيضا قصة تشير إلى أهمية تحديد الدلالة المعجمية للوحدات وما يمكن أن يكون لهذا التحديد من آثار نوعية في البنية المقدره للنص المعرب، أي لعملية الإعراب جملةً، يقول ابن هشام: «وسألني أبو حيان . وقد عرض اجتماعنا . : علام عطف "بحقلا" من قول زهير

تَقِيُّ نَقِيٍّ لَمْ يُكْبِرْ غَنِيمَةً *** بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ (24)

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بمكثّر غنيمة، فاستعظم ذلك» (25)

وتشير هذه الاستراتيجية التي اعتمدها ابن هشام في إعراب "حقلد" إلى التحديد المعجمي الدلالي للوحدة ومحاولة ربطها دلالياً بالوحدات الأخرى في النص، حتى إن لم تكن هذه الوحدات من الجنس النحوي نفسه كما هو مقتضى الأصل في باب العطف، فالأصل أن يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والجمل على أمثالها

ومما يجب على المعرب مراعاته أيضاً: الاستعمالات الخاصة بميدان علمي معين كمراعاة مصطلح اختص بالنص القرآني: يسوق لنا ابن هشام مثالا عن هذا النوع من مراقبة الدلالات المتخصصة تمهيدا لعملية الإعراب وتفاديا لمغالطه فيقول: «وقال الشلوبين: حكي لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: «وإن كان رجل يورث كلالة» «سورة النساء: 12» فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذاً تميز، وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جاء بكلالة تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها» (26)

فالمعرب أحسن حين راعى المعنى المخصص، لكنه أخطأ وخطأه ناتج عن عدم مراعاته للمعاني النحوية، يقول: «والصواب في الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث)؛ ف(كان) ناقصة و(يورث) خبر، وإما خبر ف(يورث) صفة. ومن فسر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله» (27)

يعطي ابن هشام كلمة كلالة مسالكها الإعرابية المختلفة انطلاقاً من دلالتها المتخصصة في ميدان علم الموارث، وتتحصل أوجهها المختلفة من خلال الدلالات الثلاث التي حددها وبني عليها عمليات الإعراب، وهي:

1-الكلالة أي الورثة أنفسهم من غير أصل فما علا ولا فرع فما سفل، وهنا نجد أن كلمة كلالة حتى ترتبط ارتباطا إحصائيا مع باقي التركيب تحتاج إلى عائد، ويحملها ابن هشام على تقدير حذف المضاف (ذا كلالة)، ويحتمل (ذا) المنصوب في هذا الموضع أمرين:

أ-أن يكون حالا من النائب عن الفاعل وخبر كان هو جملة (يورث)

ب-أن يكون المنصوب خبرا، وجملة (يورث) صفة، أي وإن كان رجل موروث ذا كلالة

2-الكلالة هو الميت الموروث نفسه، ولا يحتاج التركيب إلى تقدير العائد لأن الكلالة هو الرجل، وعلى هذا يتخرج النصب على وجهين:

أ-أن يكون حالا، أي وإن كان رجل موروثا كلاله بمعنى وهو كلالة.

ب-أن يكون خبرا، وجملة (يورث) صفة ل(رجل)، أي وإن كان رجل موروث كلاله

3-الكلالة هي القرابة، فالمنصوب مفعول لأجله، ومعناه: وإن كان رجل يورث لأجل كلاله

ومن أمثلة ما يجب أن يعلمه المتعلم الأخطاء الإعرابية، لعل أهمها صياغة الجهة السابعة من جهات الاعتراض، والتي عنوانها: «أن يحمل كلاما على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه» (28)، فإذا احتمل أحد النظيرين أكثر من تفسير إعرابي، فإن نظيره يكون مرجحا للتفسير الموافق له

مما ذكر في هذا الباب أيضا معرفة ما يختص به الشعر دون النثر: "النوع الرابع عشر:

تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب

جدا، وذلك بدلا الغلط والنسيان، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالبا

عن ترو وفكر (29)

مما يجب أن يُراعى في جهة المتعلم أيضا أن يبين له أنّ الكلام مبني على نظائر: يفسر ابن هشام هذا في لجوء المعربين إلى تخريج الكلام على وجوه غير موجودة في "النحو"، ففي تحليله لقول محمد بن مسعود الزكي في نحو: "زيد أعقل من أن يكذب" إن "أن" هنا بمعنى "الذي"، وأنهما يتقارضان، يقول: «والذي جراه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقل من يتنبه لإشكالها» (30) إذأ؛ فالذي يؤدي بالمعرب إلى هذا النوع من الغلط هو عدم إيجاد المطابقة بين صورة الكلام المنجز والصور المجردة التي يستعرضها في التحليل، فيعمل على

سلوك وجه من التقدير أو التأويل له مرجع في قواعد التخريج الإعرابي . كاستعمال الزكي لقاعدة التقارض في المثال السابق . من غير أن يتحقق من موافقته للكلام وثبوته في المدونة

خاتمة المقال وأهم النتائج:

ويمكن أن يستفاد من هذه الأصول في علم الإعراب أنّ عملية الإعراب تفترض في كل موضع مشتبهاً أن يلحق بنظائره في النص، أو في ما هو أشيع في لغة المتكلم لأنّ المعرب المتعلم يفترض أنه أمام نص منفتح على مجموعة غير معلومة الحدود من الصور التركيبية التي يصح التخريج عليها، فهو يختبر هذه الصور واحدة واحدة، بعرضها على القوانين النحوية من جهة، وعلى معطيات النص من جهة أخرى، والغلط لدى المتعلم يحصل من القصور في إحدى الجهتين وعرض ابن هشام في هذا الباب تفاصيلها وذكرنا أمثلة مختصرة منها

كما يتبين من تحليلات ابن هشام للأغلاط الإعرابية أنّ الغلط في العلوم التطبيقية عموماً ناتج إما عن ضعف الدارس عن إحكام المنهج المطبق، وإما عن ضعفه عن تصور الأعيان الخاضعة للتطبيق من جهة الماهية والخصائص، لذا يجب التركيز على هاتين الجهتين في تعليمية الإعراب

وتسمية علم النحو بالشكلي ليس مطعن فيه، لأنّ هذا هو جوهر الخلاف بين النحو كعلم والإعراب كعملية تعليمية، فالأخير يخضع للتقدير والإضمار والحذف والتأويل حسب ما يفهمه المعرب من قرائن النص المعرب وأحوال السياق ثم العمل على تصحيح البنية بما لا يعارضها، لذا هو يعتمد على المعاني والدلالات والتفسير، ولذا لا يستطيع المعرب أن يُعرب النص القرآني مثلاً دون المرور على التفسير ومعرفة الدلالة، أما النحو فهو علم يعنى بالأشكال المركبة المجردة للوصول إلى آليات النظام النحوي المتعالي على مادية الكلام وفرديته

هوامش البحث:

- 1- ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979، (68/2).
- 2- ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيحي، تحقق فخر الدين قباوة، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1993، ص08-09

- 3- ابن هشام أتى من سيبويه، صالح الأثر، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، عدد40، سنة 1965، (307/40)
- 4- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ومعه إيضاح المكنون وهدية العارفين في أسماء المؤلفين، إسماعيل البغدادي، دار الفكر، بيروت، دط، 1990، (1754/2)
- 5- كشف الظنون، حاجي خليفة، (1753/2)
- 6- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط03، 1972، (605/2)
- 7- مغني اللبيب، ابن هشام، (607/2)
- 8- مغني اللبيب، ابن هشام، (618/2)
- 9- بنظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1979، (299/4)، وينظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، تحقق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2003، (683/1)
- 10- الحدود في النحو، أبو الحسن الرماني، تحقق بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، بغداد، مجلد23، عدد01، سنة 1995، ص37
- 11- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1992، ص66
- 12- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، دار الفكر، بيروت، دط، 2005، (07/1)
- 13- ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط01، 2000، ص87، وص127
- 14- مغني اللبيب، ابن هشام، (13/1)
- 15- مغني اللبيب، ابن هشام، (605/2)
- 16- مغني اللبيب، ابن هشام، (749/2)
- 17- ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تحقق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط04، 1999، (35/1)
- 18- ينظر: علم الإعراب في التراث اللغوي عند العرب من القرن الثاني إلى القرن السابع الهجري: دراسة لسانية تاريخية، أحمد بلحوت، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004، ص517
- 19- مغني اللبيب، ابن هشام، (605/2)
- 20- مغني اللبيب، ابن هشام، (605/2)
21. مغني اللبيب، ابن هشام، (681/1)

- 22 . مغمف الللبلب، ابن هشام، (681/2)
- 23 . مغمف الللبلب، ابن هشام، (607/2)
- 24- دفوان زهفر بن أفف سلمف، دار بفروف للطفاعة والنشر، بفروف، دط، 1979، ص 24
- 25- مغمف الللبلب، ابن هشام، (606/2)
- 26- مغمف الللبلب، ابن هشام، (606/2)
- 27- مغمف الللبلب، ابن هشام، (607/2)
- 28- مغمف الللبلب، ابن هشام، (681/2)
- 29- فنفظر: مغمف الللبلب، ابن هشام، (679/2)
- 30- (مغمف الللبلب، ابن هشام، (627/2)